تاريخ استقبال المقال:2018/06/06 تاريخ قبول نشر المقال:2019/03/14 تاريخ نشر المقال:2019/05/29

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات آلية لتدعيم نظم الإدارة البيئية

Corporate social responsibility is a mechanism for strengthening environmental management systems

أ. د. نصيرة يحياوي*
د. مهدي مراد†

ملخص:

يسعى هذا المقال للإجابة على السؤال الرئيسي التالي: كيف تساهم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في تفعيل نظم الإدارة البيئية؟

إن المسؤولية الاجتماعية من أهم المفاهيم المتداولة في أوساط المال والأعمال حول العالم و تبرز أهمية هذا الطرح فيما جاء به من تضمين الدور الذي تقوم به المؤسسات في مجال التنمية المستدامة، وتحميلها –أي المؤسسات- مهمة أساسية في التطور الاقتصادي الذي ينعكس مباشرة على المستوى الاجتماعي. وقد تبين من خلال عدة دراسات أكاديمية، أهمية تسخير المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال كأداة لدعم نظم الإدارة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة. وعليه لم يعد اليوم في مصلحة المؤسسة سواء على المدى البعيد أو القصير إغفال الجوانب المتعلقة بحماية البيئة و الموارد البيئية المختلفة، إذ أصبح تبني نظم للإدارة البيئية أمرا ضروريا لضمان استمرارية المؤسسة و تحسين أدائها الاقتصادي و كذا الحفاظ على صورتها في المحيط الذي تتواجد فيه.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، الإدارة البيئية.

Abstract:

The social responsibility of the most important concepts exchanged between financiers and business around the world and highlights the importance of this proposal, as has been done to include the role played by companies in the field of sustainable development, and the indecisive burden an essential task in economic development, which is reflected directly on the social level. Several academic studies have shown the importance of harnessing social responsibility in business organizations as a tool to support environmental management systems and achieve sustainable development. And it's no longer in the organization's interest, either in the long run or the short-neglected aspects of environmental protection and various environmental resources, since the adoption of environmental management systems. the environment has become necessary to ensure that the continuity of institutions and improve its economic performance and as well as maintaining its image in the ocean that you are.

Keyword: Corporate social responsibility, environmental management.

* مرسل المقال : نصيرة يحياوي: أستاذة التعليم العالي ، أمحمد بوقرة بومرداس، البريد الالكتروني: nacera.yahiaoui@yahoo.fr، الهاتف: 05.52.67.60.58.

† مهدي مراد: أستاذ محاضر ب، الشيخ العربي التبسي –تبسة-، البريد الإلكتروني: mourad.mahdi04@yahoo.com، الهاتف: 06.59.18.19.98

مقدمة:

أصبحت حماية البيئة والمحافظة عليها إحدى أهم سمات النظام الدولي الجديد، حيث تحتل المعايير البيئية موقعا متميزا في الاتفاقيات الدولية المختلفة، وأصبحت مراعاة وتطبيق هذه المعايير من أهم الشروط التصديرية للعديد من الأسواق العالمية، مع ذلك فإن الكثير من المؤسسات وخاصة في الدول النامية لازلت لا تولي اهتماما كبيرا بنظم الإدارة البيئية وبكل ما يتعلق بحماية البيئة وحماية مواردها.

ذلك على الرغم من أن مراعاة الجوانب البيئية من طرف منظمات الأعمال تعد ركيزة أساسية لزيادة قدرتها التنافسية وتعظيم ربحيتها، من خلال ما تسهم به في القضاء على التلوث وتطوير الأداء البيئي، إضافة إلى التقليل من التكلفة وتخفيض معدلات الحوادث، فضلا عن زيادة كفاءة العاملين ورفع مستوى أدائهم، كما أن احترام البيئة والحفاظ عليها يحسن من سمعة المؤسسة وصورتها وزيادة قدرتها على اكتساب أسواق جديدة و مستهلكين جدد.

من خلال هذا البحث سنحاول في البداية التطرق بشيء من التفصيل للمفاهيم النظرية بخصوص كل من الإدارة البيئية والمسؤولية الاجتماعية، ثم نخلص في آخر البحث إلى التأكد على أهمية الارتباط بينهما و نوضح كيف أن الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها جزء لا يتجزأ من المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال التي يخصص له أهمية بالغة ويعنى به خصوصا في ظل الاقتصاد الدولي المعاصر ومظاهره الجديدة التي تملي على منظمات الأعمال شروطا ومعطيات جديدة في كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

1. الإشكالية:

في ظل تنامي الأصوات المنادية بحماية البيئة أصبح لزاما على المؤسسات تبني نظم فعالة لتحسين فعالية وكفاءة نظم الإدارة البيئية، ولعل المسؤولية الاجتماعية هي الأداة الفعالة التي يمكن أن يتحقق من خلالها هذا الغرض، وهذا الذي سيكون محور بحثنا، محاولين الإجابة عن الإشكالية الأساسية التالية: **كيف تساهم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في تدعيم نظم الإدارة البيئية ؟**

- **التساؤلات الفرعية:** تفتح هذه الإشكالية تساؤلات فرعية في غاية الأهمية وهي:
  - ما المقصود بنظم الإدارة البيئية على مستوى مؤسسات الأعمال؟
  - ما هي المسؤولية الاجتماعية للمنظمات وكيف يتم قياسها؟
  - كيف يتم تفعيل المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات الأعمال ليكون لها دور في دعم نظم الإدارة البيئة؟

2. أهداف البحث:

- تأصيل المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية نظرا لقلة المراجع بخصوصها واختلاط المفاهيم المرتبطة بها.
- تبيان أهمية ممارسة المؤسسة لدورها الاجتماعي ليس اتجاه أصحاب المصالح فقط وإنما تجاه بيئتها على المستوى الدولي.
- من خلال البحث الموالي سنوضح كيفية دمج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة بشكل يجعلها تحقق الأهداف البيئية المرجوة منها، وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- دمج الاهتمامات الجزئية على مستوى المنشأة بالاهتمامات البيئية الدولية.

3. منهجية البحث:

اعتمدنا بشكل أساسي على المنهج التحليلي الوصفي لأنه الأنسب في الدراسات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية، حيث قمنا بجمع اكبر معلومات حول موضوع الدراسة و تحليلها تحليلا دقيقا للخرج بنتائج عن الظاهرة العلمية المدروسة.

خطة البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور هي:

- ✓ **المحور الأول:** الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.
- ✓ **المحور الثاني:** الإدارة البيئية في المؤسسات
- ✓ **المحور الثالث:** المسؤولية الاجتماعية ودورها في تفعيل الإدارة البيئية.

4. المحور الأول: الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

أ. التحديات التي أدت إلى بروز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

إن بروز وتنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء نتيجة العديد من التحديات أبرزها:[1]

- ✓ **العولمة**: تعد من أهم القوى الدافعة لتبنى المؤسسة مفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أضحت العديد من المؤسسات متعددة الجنسيات ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية، وأصبحت تركز في حملاتها الترويجية على أنها تهتم بحقوق الإنسان وأنها تلتزم بتوفير ظروف عمل أمنة للعاملين، وبأنها لا تسمح بتشغيل الأطفال كما أنها تهتم بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.
- ✓ **تزايد الضغوط الحكومية والشعبية**: من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة، الأمر الذي قد يكلف المؤسسة أموالا طائلة إذا ما رغبت في الالتزام بتلك التشريعات وبخلاف ذلك قد تتعرض للمقاطعة والخروج من السوق بشكل عام.
- ✓ **الكوارث والفضائح الأخلاقية**: حيث تعرضت الكثير من المؤسسات العالمية لقضايا أخلاقية، مما جعلها تتكبد أموالا طائلة لتعويضات للضحايا أو خسائر نتيجة المنتجات المعابة.
- ✓ **التطورات التكنولوجية المتسارعة**: والتي صاحبتها تحديات عديدة أمام مؤسسات الأعمال فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات وتطوير مهارات العاملين، وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلكين وتنمية مهارات متخذي القرارات، خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة، وزيادة الاهتمام برأس المال البشري أكبر من رأس المادي، وبالتالي نجد أنه مع تغير بيئة العمل العالمية، فإن متطلبات النجاح والمنافسة تغيرت أيضا.

ب. مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

المسؤولية الاجتماعية ليست عملا خيريا من جانب المؤسسة ولا امتثالا مطلق للقانون والقاسم المشترك بين أكثرية التعاريف هي أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم تدرج بموجبه المؤسسات الشاغل الاجتماعي والبيئة في السياسات والأنشطة الخاصة بأعمالها قصد تحسين أثرها في المجتمع.

يعرفKurtz المسؤولية الاجتماعية على أنها:" الفلسفة التسويقية المعبر عنها بسياسيات الإجراءات والأفعال التي تحقق بمجملها رفاهية المجتمع كهدف أساسي"[2]، ويعرفها البكري على أنها:" مجمل الالتزامات التي تتعهد بها المؤسسة في تقديم ما يرغبه الزبون وانسجاما مع القيم المشتركة ما بينهما، والتي تنصب في النهاية بتحقيق رفاهية المجتمع واستمرار عمل المؤسسة، وبما تحققه من عوائد مربحة"[3]، كما عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها: "الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعلاقاتهم إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل".[4]

من خلال التعريف السابقة يمكننا القول بأن المسؤولية الاجتماعية هي التزام المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تتوطن فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية والسلوك الأخلاقي، الذي يرتبط بقضايا التلوث والبيئة والبطالة والتضخم ومحاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية، وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان وغيرها، وتنشأ المسؤولية الاجتماعية في هذا الجانب من قيام مؤسسات الأعمال بتنفيذ واجباتها تجاه المجتمع.

ج. أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تحقق المسؤولية الاجتماعية عدة مزايا للمجتمع والدولة والمؤسسة من أهمها:[5]

- تحقق الأرباح يجب أن ينظر إليها بمنظور الأجل الطويل وليس بمنظور الأجل كما كان في الماضي، حيث أن إنفاق المؤسسة لحل المشاكل الاجتماعية والذي يؤدي إلى خفض الأرباح في الأجل القصير من شأنه خلق ظروف بيئية ملائمة لبقائها ونموها واستمرار تدفق أرباحها في الأجل الطويل؛
- كسب صورة جيدة عن المؤسسة التي تتبنى مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتطبقه على أرض الواقع؛
- المؤسسة التي تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية عادة ما تتجنب وطأة التشريعات والقوانين الحكومية؛
- تحويل المشاكل الاجتماعية إلى فرص مربحة للمؤسسة لزيادة توطينها في المجتمع وتحسين صورتها في مخيلة الزبون؛
- المؤسسة مصدر المشاكل الاجتماعية لأنها تساهم في تلوث البيئة من خلال غازاتها السامة ونفاياتها الكيماوية وأماكن عملها غير صحيحة.

د. أبعاد ومبادئ المسؤولية الاجتماعية

1-**أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة**: أشار كلا من Pride و Farrell إلى وجود أربعة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية تمثلت في:[6]

1-1-**المسؤولية الإنسانية**: أي أن تكون المؤسسة صالحة وتعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع وتحسين نوعية الحياة.

2-1-**المسؤولية الأخلاقية**: أي أن تكون المؤسسة صالحة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة وتمنع عن إيذاء الآخرين.

3-1-**المسؤولية القانونية**: أي التزام المؤسسة باحترام القوانين واكتساب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية، وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون.

4-1-**المسؤولية الاقتصادية**: بأن تكون المؤسسة نافعة ومجدية اقتصاديا وأن تحاول جاهدة توفير الأمان للآخرين.

واستنادا إلى ذلك تكون مسؤولية المؤسسة الاجتماعية الشاملة هي حاصل مجموعة العناصر الأربعة والتي أوردها Carroll في شكل معادلة:

المسؤولية الإجتماعية الشاملة = المسؤولية الإجتماعية + الأخلاقية + القانونية + الإقتصادية

2-مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: ترتكز المسؤولية الاجتماعية على تسع مبادئ رئيسية نلخصها في ما يلي:[7]

2-1-المبدأ الأول الحماية وإعادة الإصلاح البيئي: يدعو إلى أن تقوم المؤسسة على حماية وإعادة حماية البيئة والترويج للتنمية المستدامة فيما يتعلق بالمنتجات والعمليات والخدمات والأنشطة الأخرى وإدماج ذلك في العمليات اليومية.

2-2-المبدأ الثاني القيم والأخلاقيات: تعمل بموجبه المؤسسة على تطوير وتنفيذ المواصفات والممارسات الأخلاقية المتعلقة بالتعامل مع أصحاب الحق والمصلحة.

2-3-المبدأ الثالث المساءلة والمحاسبة: يستوجب إبداء الرغبة الحقيقية في الكشف عن المعلومات والأنشطة بطرق وفترات زمنية لأصحاب الشأن لاتخاذ القرارات.

2-4-المبدأ الرابع تقوية وتعزيز السلطات: العمل على الموازنة في الأهداف الإستراتيجية للإدارة اليومية بين مصالح المستخدمين والعملاء والمستثمرين والمنافسين والمجتمعات المتأثرة وغيرهم من أصحاب الشأن.

2-5-المبدأ الخامس الأداء المالي والنتائج: تعمل المؤسسة على تعويض المساهمين برأس المال بمعدل عائد تنافسي بينما تحافظ في نفس الوقت على الممتلكات والأصول واستدامة هذه العائدات، وأن تكون سياسات المؤسسة هادفة إلى تعزيز النمو على المدى الطويل.

2-6-المبدأ السادس مواصفات موقع العمل: أن ترتبط أنشطة المؤسسة بإدارة الموارد البشرية لترقية وتطوير القوى العاملة على المستويات الشخصية والمهنية بالحسبان، أي أن العاملين يمثلون شركاء بارزين في العمل بما يستوجب احترام حقوقهم في ممارسات عادلة في العمل والأجور التنافسية والمنافع وبيئة العمل أمنة وصديقة وخالية من المضايقات.

2-7-المبدأ السابع العلاقات التعاونية: أي أن تتسم المؤسسة بالعدالة والأمانة مع شركاء العمل وتعمل على ترقية ومتابعة المسؤولية الاجتماعية لهؤلاء الشركاء.

2-8-المبدأ الثامن المنتجات والخدمات ذات الجودة: تحدد المؤسسة وتستجيب لاحتياجات وحقوق الزبائن والمستهلكين الآخرين، وتعمل على تقديم أعلى مستوى وقيمة للخدمات بما في ذلك الالتزام الشديد برضاء وسلامة الزبائن.

2-9-المبدأ التاسع الارتباط المجتمعي: تعمل المؤسسة على تعميق علاقات مفتوحة مع المجتمع الذي تتعامل معه، وتتميز بالحساسية تجاه ثقافة واحتياجات هذا المجتمع، تلعب المؤسسة في هذا الخصوص دورا يتسم بالإيجابية والتعاون والمشاركة حيثما يكون ممكنا في جعل المجتمع المكان الأفضل للحياة وممارسة الأعمال.

٥. عناصر ومعايير قياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

1-عناصر المسؤولية الاجتماعية: حدد السيد أحمد عثمان عناصر المسؤولية الاجتماعية فيما يلي:[8]

1-1-الاهتمام: يقصد به الارتباط العاطفي بالجماعة التي ينتمي إليها الفرد صغيرة كانت أم كبيرة، ذلك الارتباط الذي يخالطه الحرص على استمرار تقدمها وتماسكها وبلوغها أهدافها والخوف من أن تصاب بأي ظرف يؤدي إلى إضعافها أو تفككها.

2-1-الفهم: ينقسم إلى قسمين؛ القسم الأول فهم الفرد للجماعة والقسم الثاني فهم الفرد للمغزى الاجتماعي بأفعاله، ويقصد بالشق الأول فهم الفرد للمجتمع الذي ينتمي إليه في حالته الحاضرة من ناحية فهم مؤسساته ومنظماته وعاداته وقيمه ووضعه الثقافي والتاريخي، أما الشق الثاني من الفهم أن يدرك الفرد أثار أفعاله وتصرفاته وقراراته على المجتمع، أي فهم القيمة الاجتماعية لأي فعل أو تصرف اجتماعي يصدر عنه.

3-1-المشاركة: يقصد بها مشاركة الفرد مع الآخرين في عمل ما يمليه الفهم من أعمال تساعد المجتمع في إشباع حاجاته وحل مشاكله والوصول إلى أهدافه، وتحقيق رفاهيته والمحافظة على استمراره.

ويؤكد السيد عثمان على الترابط والتكامل بين عناصر المسؤولية الاجتماعية الثلاثة: الاهتمام والفهم والمشاركة لأن كلا منها ينمي الأخر ويدعمه؛ فالاهتمام يحرك الفرد لفهم الجماعة (المجتمع) وكلما زاد فهمه زاد اهتمامه، كما أن الفهم والاهتمام ضروريان للمشاركة، وهذه الأخيرة نفسها تساهم في الاهتمام وتعمق من الفهم، ولا يمكن أن تتحقق المسؤولية الاجتماعية عند الفرد إلا بتوفر عناصرها الثلاثة.

2-معايير قياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: هناك أربعة معايير أساسية يتم من خلالها تقييم المسؤولية الاجتماعية:[9]

2-1-معيار الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة: يشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع وطبيعة أعمالهم، حيث تقوم المؤسسة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتدعيم حالة الولاء والانتماء العاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية وتكوينهم وتدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدمتهم وما إلى ذلك.

2-2-معيار الأداء الاجتماعي لحماية البيئة: يشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي لحماية البيئة التي تتوطن وتنتمي إليها المؤسسة وأفراد سكانها داخل نطاق الجغرافي، حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وتشمل هذه التكاليف على تكاليف حماية البيئة من التلوث الجوي أو البري أو البحري والمزروعات وما إلى ذلك من أشكال التلوث المختلفة.

2-3-معيار الأداء الاجتماعي للمجتمع: يتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات ومساهمات المؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية والجمعوية وكل مشاريع التوعية الاجتماعية.

2-4-معيار الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج: تشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب حول خدمة المستهلكين من حيث ضمان الرقابة والجودة والإنتاج وتكاليف البحث والتطوير، بالإضافة إلى الضمانات ما بعد البيع والتشغيل وتكوين العاملين وتدريبهم وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة للمستهلكين.

و. مجالات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات

تنقسم مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة حسب Esteo إلى:[10]

1-مجال المساهمات العامة:

يرتبط هذا المجال بمساهمة المؤسسة في تدعيم المؤسسات العلمية والثقافية والرياضية والخيرية والعناية الصحية، وبرامج الحد من انتشار الأوبئة والأمراض والعمل على حل المشاكل الإنسانية فيما يتعلق بتوظيف الأقليات والمعوقين، والعناية بالطفولة وتوفير وسائل النقل للعاملين مما يؤدي إلى تخفيض الضغط على وسائل النقل العمومي، والمشاركة في برامج التخطيط الحضاري التي تهدف إلى معدلات الجرائم والمساعدة في تنفيذ برامج الإسكان وغير ذلك من المساهمات العامة.

2-مجال الموارد البشرية:

من خلال إعداد برامج التكوين وتدريب العاملين لزيادة مهاراتهم ومعارفهم وإتباع سياسة الترقية وتحقيق رضاهم الوظيفي، وإتباع نظام للأجور والحوافز التي تحقق لهم مستوى معيشي مناسب يتفق مع المستويات الموجودة في المؤسسات الأخرى في القطاع.% متكافئة لجميع الأفراد دون تفرقة، كما تهتم التشريعات بحماية الموارد البشرية فتحدد سياسات التوظيف وشؤون العاملين وتنظيم معالجة هذه الأمور من حيث الشكل والمضمون لما له من نتائج اقتصادية إيجابية، فتحقق سلامة العاملين من النواحي الصحية والنفسية ووقايتهم من أخطار المهنة، وبالتالي تخفيف العبء على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وترشيد نفقات وزارة الصحة والتعليم وغيرهما.

3-مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية:

إن هذا المجال يعتبر من أهم المجالات التي تختص بها المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بسبب توسيع استغلال الموارد الطبيعية والتقدم التقني للإنتاج وما نتج عنه من زيادة المخلفات الصناعية، وتوسيع استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية مما أدى إلى مشاكل بيئية كبيرة على جميع المستويات. فضلا عن تأثير هذا المجال على نوعية الحياة وما تتحمله ميزانية الدولة من نفقات؛ إذ تخصص المجالس الشعبية البلدية ما نسبته 20 % من ميزانيتها للتخلص من المخلفات الصلبة خاصة في الدول الصناعية.

4-مجال مساهمات المنتوج أو الخدمة:

يتضمن هذا المجال أنشطة القيام ببحوث التسويق لتحديد الاحتياجات التي تتلاءم مع القدرة الاستهلاكية للزبون، وإعلامهم بخصائص السلعة أو الخدمة وطريقة استخدامها وحدود المخاطرة ومدة صلاحية الاستخدام.

ز. اتجاهات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

يمكن نشر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال ثلاثة اتجاهات كما يلي:

1-المساهمة المجتمعية التطوعية: يلقى هذا المجال معظم الاهتمام في الدول التي يكون فيها حوار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حديثا نسبيا، ومن الممكن أن يتضمن ذلك الهبات الخيرية، وبرامج التطوع والاستثمارات المجتمعية طويلة المدى في الصحة والتعليم أو المبادرات الأخرى ذات المردود الإيجابي.

2-العمليات الجوهرية للأعمال وسلسلة القيمة: غالبا ما تكون رؤية وقيادة الأفراد وسيطة ضرورية لإدخال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وتستطيع أي مؤسسة من خلال تفاعل الأنشطة مع موظفيها من خلال تحسين الظروف والأوضاع وتعظيم فرص التنمية المهنية، ومن ذلك تطبيق إجراءات لتقليل استهلاك الطاقة وتقليل مخلفات ذات التأثير السلبي على البيئة.

3-حشد التأييد المؤسسي وحوار السياسات والبناء المؤسسي: على الصعيد الداخلي تضع قيادات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الرؤية وتهيئ المناخ العام الذي يمكن العاملين من تحقيق التوازن المسؤول بين المتطلبات المتعارضة لزيادة الأرباح والمبادئ، أما الصعيد الخارجي فإن الكثير من رؤساء الإدارات وكبار المديرين يقومون بمشاركة الأعمال في قضايا التنمية بمفهومها الأوسع ويؤدون هذه المبادرات.

5. المحور الثاني: الإدارة البيئية في المؤسسات

على الرغم من أهمية الإدارة البيئية كمفهوم إداري أساسي بالنسبة للمؤسسات اليوم إلا أنه ما يزال لا يحظى بالاهتمام الكافي ولا بالتنظيم الإداري المناسب.

أ. تعريف الإدارة البيئية

يعتبر مفهوم الإدارة البيئية امتداد لمفهوم الإدارة بمعناه العام خاصة عند تطبيقه في مجالات معينة مثل الإنتاج، المال، الموارد البشرية...إلخ، وعند التنفيذ فهو يعتمد على أساليب الإدارة التقليدية: التخطيط، التنظيم والتوجيه وذلك من خلال آليات مختلفة الأنواع والأشكال لتحقيق أهداف محددة وتقييم الأداء وتصحيح المسار.[11] حيث يعرفها عبد الكريم خليل بأنها:" مجموعة من المواصفات الخاصة بكيفية عمل المؤسسة في القضاء على التلوث عن طريق وضع نظام رسمي وقاعدة بيانات من أجل متابعة الأداء البيئي"[12]، كما يعرفها نجم الدين العزاوي بأنه: "ذلك النظام الفرعي من النظام الأكبر (المؤسسة) يستخدم كأداة فاعلة للمحافظة على الديمومة والتطور من خلال الوظائف الممنوحة له، لتضع نظام الإدارة البيئية موضع التطبيق العمل، والمسؤولية اتجاه المنظمة والمجتمع، فتبدو هذه الإدارة كحلقة وصل بين المؤسسة والبيئة الطبيعية بكل محتوياتها لتلاءم استمرار توافق النظامين معا دون وجود للنزاعات بينهما[13].

ويبدو ذلك جليا في الهيكل الوظيفي للمؤسسات من حيث المسؤوليات والمهام وتنفيذ الخطط والمرجعة للخطط البيئية، بهدف تحسين أداء المؤسسة وخفض أثارها البيئية أو منعها تماما.

الشكل رقم (01): العلاقة بين عناصر الإدارة ونظام الإدارة البيئية

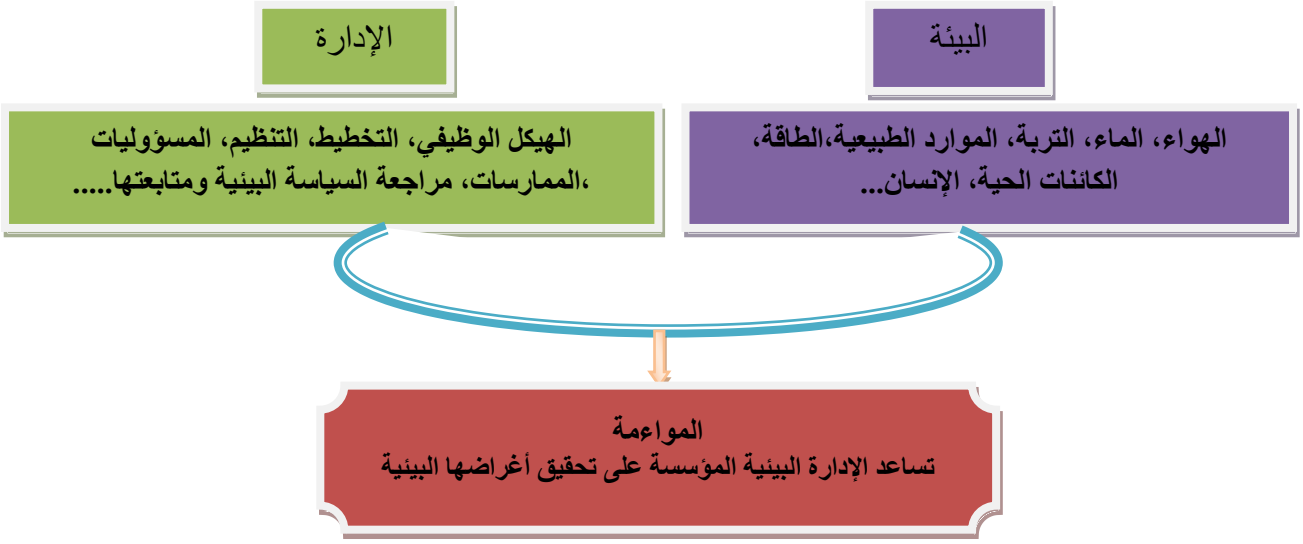

المصدر: عدنان غانم (2009):"**نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25،العدد2، 2009،ص:35.

ب. خطوات إدارة شؤون البيئة

1-تجري عملية إدارة شؤون البيئة في سلسلة من الخطوات:

التي تتابع في تسلسل منطقي لتحقيق أهداف معينة في إطار سياسات و استراتيجيات تناسب ظروف كل منشأة أو مجتمع في وقت ما، و تتطور و تتعدل مع تطور أوضاعه و إمكاناته و مدى عمق إدراكه للمشكلة التي يتصدى نظام الإدارة لحلها.

2-نقطة البداية المنطقية في منظومة الإدارة هي إدراك المشكلة:

المشكلة في نظام إدارة البيئية هي السعي المتواصل لتحسين أحوال البيئة و علاج ما قد يكون أصابها من ضرر، حيث يتم تحديد القضايا البيئية التي يرى التركيز عليها و تحليلها تحليلا دقيقا لفهم طبيعتها و أسبابها و مدى خطورتها.

3-إعداد الخطط لمعالجتها:

عندما تتحدد المشكلة وأبعادها وأسبابها يتم الانتقال إلى إعداد الخطط لمواجهتها في إطار تخطيط استراتيجي يحدد الأهداف طبقا لترتيب الأولويات و الإمكانيات المتاحة للمجتمع.

4-هذه الخطة هي المدخل الرئيسي لدورة إدارة شؤون البيئة التي تسير في الخطوات الآتي:

- تفعيل هذا التصور الاستراتيجي من خلال مجموعة من الأدوات التشريعية والقوانين .
- توفير الإطار المناسب لتطبيق هذه التشريعات، والذي يتمثل في التنظيمات والهياكل اللازمة، و يتم من خلال هذه التنظيمات تحديد المتطلبات والمعايير التي تحقق أهداف التخطيط الاستراتيجي و ذلك من خلال حزمة من اللوائح التنفيذية وأساليب العمل والأوامر الإدارية، بل والأدوات الاقتصادية التي تساعد على تحقيق أهداف التشريع وعلى أن يتوفر لهذه التنظيمات الموارد المادية و البشرية اللازمة لتحقيق الأهداف ومع التحديد الأمثل لخطوط السلطة والمسؤولية ومراكز اتخاذ القرار و قنوات الاتصال الفعال.
- وضع مجموعة من الأدوات الإجرائية والاشتراطات الخاصة، مثل التراخيص الخاصة بأنشطة معينة في حالات معينة و التشريعات و اللوائح و التراخيص تحدد تفصيلا ما يفترض الالتزام به في الأنشطة المختلفة في كل مكان وكل وقت حفاظا على أحوال البيئة طبقا للإستراتيجية والأهداف المقررة على المستوى الوطني ثم على مستوى الوحدات الإنتاجية.
- إعداد نظام رقابي يعمل على جمع البيانات وتحليلها وتقييم النتائج من خلال دورة استرجاع الأثر.
- فإذا تبين أن الالتزام المطلوب لم يتحقق، فيجب اتخاذ إجراءات إضافية لتحقيق الالتزام، أو للإلزام، ولا تعني هذه بالضرورة العقوبات بأنواعها بل تتدرج من تقديم المساعدة الفنية (وربما المالية) لاتخاذ إجراءات تصحيحية مرورا بالتنبيه والإنذار، وصولا إلى العقوبات المتدرجة طبقا لطبيعية واقعة عدم الالتزام و الضرر الناجم عنه .
- ضرورة مراجعة هذه الإجراءات و تحليل نتائجها وما واجهها من صعوبات وما يكشف عنه تطبيقها من قصور، تمهيدا لتعديل التشريعات والتنظيمات و اللوائح تمهيدا لدورة جديدة في الإدارة تكون أفضل من سابقتها في تحقيق الهدف.

ج. مستويات الإدارة البيئية

هناك مستويين للإدارة البيئية تربط بينهما علاقة تبادلية وهما الإدارة البيئية على مستوى المؤسسة والإدارة البيئية على مستوى الدولة، وأهداف المستوى الأول هي الالتزام بما يحدده المستوى الثاني من صفات لنشاطات المؤسسة، وبالذات ما يخرج عنها إلى البيئة الخارجية من انبعاثات وتصريفات ومخلفات صلبة، وأهداف المستوى الثاني هي الحفاظ على بيئة صحية للإنسان و لكل مظاهر الحياة في المحيط الحيوي الذي يعيش فيه، والعمل على التوازن البيئي وتحقيق الهدف الاستراتيجي للبيئة المستدامة.

1-الإدارة البيئية على مستوى الدولة:

البيئة ليست قطاعا رأسيا قائما بذاته على نحو ما هو مألوف في التنظيم الخطي في أغلب الأجهزة الحكومية كما في النقل أو الاتصالات أو المياه أو الكهرباء ، فقضايا البيئة تقطع عرضا في كل قطاعات التنظيم الرأسي، ومن ثم إيجاد كيان مسؤول عن شؤون البيئة في الدولة (إنشاء وزارة مستقلة أو جهاز مثلا) لضمان التنسيق بين مختلف الأجهزة الرأسية لتحقيق الأهداف البيئية، وتحقيق الالتزام من جميع الجهات المعنية بنشر الوعي البيئي والتي هي أقرب إلى طبيعة المشاكل البيئية لضمان فاعلية عملية الالتزام، وبالتالي تحقيق التنسيق البيئي بين الأجهزة المعنية بالبيئة فإنه لا بد من اعتبار العوامل التالية:

- وضع متطلبات يمكن الالتزام بها دون تعسف من ناحية أو ضرر للبيئة يمكن تلافيه من ناحية أخرى.
- المرونة والاستمرارية والتقدم بإصرار نحو الهدف دون القفز فوق محددات الواقع، وبما يسمح بالتكيف مع التحولات والتقلبات في النظام المؤسسي والمناخ السياسي السائد.

- إدخال أفكار حديثة في عملية وبرامج الالتزام مثل تشجيع "الإنتاج الأنظف" أو الاتفاقيات المرحلية مع المؤسسات المطلوب منها الالتزام.
- تنمية علاقات تعاون مع المطلوب منهم الالتزام.
- تنمية الرقابة الذاتية وضمان تحقيقها بنزاهة وشفافية.

2.3 -الإدارة البيئية على مستوى المؤسسة:

هناك فرق في الوطن العربي بين مؤسسة القطاع العام أو المشترك(التي تملكها أو تساهم فيها الدولة) و بين المؤسسة الخاصة، والقدر الأكبر من النشاط الاقتصادي في بلادنا وعلى اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية هو في القطاع العمومي.

تهدف المؤسسة الخاصة إلى تعظيم أرباحها في سوق تنافسية في حدود ما تسمح به النظم والقوانين والتقاليد.

د. مفهوم الإدارة البيئية في منشآت الأعمال

هي معالجة منهجية لرعاية البيئة في كل جوانب النشاط الاقتصادي في المجتمع، وأعمال هذه المعالجة هو أصلا عمل طوعي يأتي بمبادرة من قيادات المؤسسة القائمة بهذا النشاط، وتناول القيادات للأمر لا يقتصر على التقييم النقدي لمزايا إقامة منظومة للإدارة البيئية، بل يندرج أيضا في النظر إلى المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة إذا لم يشمل الاهتمام للاعتبارات البيئية(الحوادث، القدرة على الحصول على التمويل اللازم، أو التنافس في السوق أو دخول أسواق جديدة). لقد أدرك قطاع الأعمال في السنوات الأخيرة أن أنماط الإنتاج والاستهلاك الراهنة ليست مستدامة وأنه على المؤسسة الراغبة في الاستمرار في السوق أن تدرج بشكل تدريجي ومتواصل الاعتبارات البيئية في استراتيجياتها ومخططاتها بعيدة المدى.

ولعل أهم أدوات تحقيق هذا الدمج هي إقامة منظومات الإدارة والمحاسبة البيئية التي تعمل على تحسين الأداء البيئي طبقا لسياسة المؤسسة البيئية و مازال العمل يجري بجدية في المنظومة العالمية للمواصفات القياسية (ISO) في إطار المواصفة ايزو 14000 لتطوير أدوات أخرى أكثر تعقيدا وعمقا وأساليب مختلفة للتقييم البيئي، ولقد تحمست دوائر الأعمال لتطوير هذه الأدوات إيمانا منها بفائدتها، إلا أن تطبيقها قد كشف عن الحاجة إلى وضوح أكثر في شأن مفاهيم نظم الإدارة البيئية ومفاهيم مراجعة النظم البيئية، كما كشف أيضا ونظرا للابتعاد عن الأداة التشريعية في تطبيق هذه المفاهيم عن مسألة ضمان إلتزام جميع الأطراف المتنافسة بنفس القواعد في التطبيق الأمر الذي تتطلبه اتفاقيات التجارة الدولية الجديدة والمنظمة القائمة على تنظيم هذه الاتفاقيات وهذه المسألة التي انشغلت بها المنظمة العالمية للتوحيد القياسي في تطوير معايير لنظم الإدارة البيئية ومراجعتها والأدوات الأخرى الجديدة التي تتدرج حول المغزى العريض لهذه المبادرة لتكون المعيار الدولي الذي تسير عليه كل المحاولات الوطنية لإقامة منظومات للإدارة و المراجعة البيئة.

ه. أهمية منظومة الإدارة البيئية على مستوى الوحدة الإنتاجية

هناك أسباب مهمة تدفع المؤسسات الصناعية للاهتمام بإقامة منظومات للإدارة والمراجعة البيئية نوجزها فيما يلي:[14]

1-الالتزام بالتشريعات: يسود العالم اليوم تزايد ملحوظ في سياسة حماية البيئة وإستراتيجيتها والتشريعات واللوائح التنظيمية لتنفيذها، وفي نفس الوقت هناك أكثر على تحقيق الالتزام بطرق مبتكرة في أحيان كثيرة تختلف في منطلقاتها عن الأسلوب التقليدي لتحقيق الالتزام عن طريق السيطرة، مثل أسلوب الاتفاقيات الطوعية بين أجهزة تحقيق الالتزام والمؤسسات الصناعية، والتدقيق في تحديد المسؤولية المدنية أو الجنائية في أحداث التلف البيئي، وتقييم حجم التعويضات المطلوبة لإصلاح التلف أو ابتكار أساليب جديدة قائمة على آليات السوق لتحقيق الالتزام أو تقديم حوافز اقتصادية لتنشيط جهود الالتزام، ومن ثم فلا بد من الاعتماد على نماذج مبتكرة لتحقيق الالتزام تقوم على جهود مشتركة والتزام طوعي في جو من الصراحة والشفافية واقتناع كل الأطراف بأهمية أهداف هذا التعاون لتحقيق الالتزام بالتشريعات السائدة.

2-تزايد الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة: إن تزايد الضغط الشعبي على الأجهزة الحكومية والمؤسسات الصناعية لوقف التلوث وإصلاح التلف البيئي مما فرض على المؤسسات الصناعية اهتماما متزايدا بالاستجابة لهذا الضغط وتحسين صورة المؤسسة وإظهارها بمظهر التنظيم الوطني الحريص على مصلحة الوطن، خصوصا وأن الضغط يأخذ الآن أشكالا جديدة مثل إشهار الأداء البيئي للمؤسسة في وسائل الإعلام أو متابعته أو حتى مقاطعة منتجاتها.

3-المنافسة: عزوف المستهلكين عن منتجات المؤسسة ذات الأداء البيئي المتدهور يؤدي إلى إضعاف وضعها التنافسي نتيجة ارتفاع تكلفة إنتاجها نظرا لما يصاحب سوء الأداء البيئي من هدر في الموارد والطاقة وتدهور في نوعية المنتجات، أما على المستوى الدولي فإن عولمة النشاط الإنتاجي والاقتصادي في عالم اليوم والاتفاقيات الدولية التي تحكم الأداء البيئي للدولة ومؤسساتها قد تنتهي

باستبعاد إنتاج المؤسسة الملوثة من السوق العالمية نتيجة للتشريعات واللوائح تنظيمية تصدر في أقطار بعيدة جدا عن دولة المؤسسة، لا تملك هذه الأخيرة أن تتدخل في شأنها باعتبارها مسائل خاصة بالسيادة الوطنية، وهناك اليوم قائمة يتزايد طولها للمواد المحظور استخدامها في العالم لأسباب بيئية أو صحية، و قد يبدو لأول وهلة أنه ليس لهذه الإجراءات تأثير على السوق المحلية إلا أن مسألة المنافسة في السوق الدولية مسألة تستحق أن تعالج بمزيد من التفصيل والاهتمام.

4-الاعتبارات المالية:

- الخسائر الناجمة عن الحوادث ذات الآثار البيئية خارج حدود المؤسسة.
- تحديد التصريفات ومخلفات الإنتاج وفرض الضرائب أو الرسوم عليها.
- مواقف البنوك وشركات التأمين من المؤسسة وما قد يؤدي إليه من ارتفاع تكلفة الاستثمارات أو رسوم التأمين.
- عدم تحقيق الوفورات في الخامات والسلع الوسيطة والطاقة الناجم عن استخدام أساليب إنتاج لا ينتج عنها تلوث.

6. المحور الثالث: المسؤولية الاجتماعية ودورها في تفعيل الإدارة البيئية

و. تصميم نظام الإدارة البيئية في منظمات الأعمال

1-تعريف نظام إدارة البيئة وأهميته: هو مجموعة من السياسات والمفاهيم والإجراءات والالتزامات وخطط العمل التي من شأنها منع حدوث عناصر التلوث البيئي بأنواعه وتفهم العاملين بالشركات المختلفة لذلك النظام كل في اختصاصه، هذا بالإضافة إلى تطبيق هذه الأساليب والإجراءات في الواقع العملي وإعداد التقارير الدورية عن نتائج ذلك التطبيق، وترجع أهمية تطبيق نظم الإدارة البيئية إلى ما يلي:[15]

- تعد نظم الإدارة البيئية أداة لتطوير نظم الإنتاج والتشغيل مما يؤدي إلى زيادة حجم الطاقة الإنتاجية المحققة فعلا.
- يعمل نظام الإدارة البيئية على منع الإسراف والضياع في الخامات والطاقة.
- يؤدي تطبيق نظم الإدارة البيئية إلى تحقيق فائض للشركات ومؤسسات الأعمال ينتج عن عدم حدوث إهدار كميات الخامات والطاقة ومستلزمات التشغيل المستخدمة في الإنتاج.
- منع الإصابات بأمراض أضرار تلوث البيئة الداخلية مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف علاج الأفراد من هذه الأمراض.
- تحسين المراكز المالية للشركات ولمؤسسات الأعمال.
- اكتساب المزايا التنافسية لمنتجات الشركات التي تطبق نظم الإدارة البيئية.
- التحسين المستمر في مواصفات المنتوج وتخفيض تكاليف مدخلات الإنتاج.

2-تصميم نظم الإدارة البيئية بالشركات و مؤسسات الأعمال: يعتبر تصميم نظام الإدارة البيئية اختياريا لمنظمات الأعمال، غير أنه من الضروري في حالة تعامل هذه الشركات في مجال التجارة الخارجية عن طريق تصدير منتجاتها إلى الخارج، وبصفة خاصة من خلال الاتفاقات الدولية مثل اتفاقية التجارة العالمية حيث تقوم هذه المنظمة بالتنسيق بين دول العالم لأغراض تنظيم عمليات تصدير واستيراد السلع والمنتجات الصناعية والزراعية وتبادل الخدمات.

3-السياسات البيئية لإدارة الشركة: هي الرؤى والتطلعات الإدارية تجاه الإدارة البيئية مثل الحد من التلوث البيئي والالتزام بالمعايير المحلية والدولية للانبعاثات البيئية وإجراءات العمل.

4-المراجعة البيئية: تقوم المراجعة البيئية على التحقق من مطابقة الانبعاثات الهوائية والمائية والمخلفات الصلبة للمعدات والمعايير الواردة في قانون البيئة المحلي ...

5-اتخاذ الإجراءات البيئية الصحيحة: يتم اتخاذ تلك الإجراءات البيئية الصحيحة في ضوء ما تسفر عنه المراجعة البيئية من أوجه القصور في نظام الإدارة البيئية المطبق بالشركة.

6-إعداد تقارير الأداء البيئي: توضح الأنشطة البيئية التي تم انجازها خلال الفترة الماضية من أجل انجاز وظيفة الرقابة و المتابعة البيئية .

ز. دور المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة لدعم نظام الإدارة البيئية[16]

1-المسؤولية الاجتماعية والسياسة البيئية للمؤسسة: الإدارة العليا في المؤسسة لها دور كبير في تطبيق أسس ومعايير الإدارة البيئية، وجعل البيئة هي أولى أسبقيات المؤسسة وتحقيق التكامل بين تطبيقات نظم الإدارة البيئية لكل مؤسسة، والاهتمام الدائم بمتابعة المشكلات البيئية من حيث تحديدها و أسبابها الرئيسية ومنعها، والتركيز على التطوير المستمر والتعلم من الأخطاء ومنع المشكلات السابقة والتحلي بالمرونة في معالجة المشكلات البيئية. كذلك فإن العاملين في المؤسسة بكافة تخصصاتهم و مستوياتهم لهم دور كبير في نجاح نظم الإدارة البيئية ولهذا يجب التأكد من تدريب العاملين وتعزيز قدراتهم على تنفيذ مسؤوليتهم البيئية، وأن

يكونوا على دراية بالآثار البيئية في المؤسسة، والسماح لكل عامل بأن يكون له دور في المقترحات والأفكار الجيدة التي من شأنها تطوير نظم الإدارة البيئية مع العمل على زيادة مهارات العاملين وتطوير أدائهم.

من أجل كل ما ذكر ولكي لا يكون موضوع الالتزام البيئي مجرد شعارات لا حظ لها من التطبيق، فإن دمجه كأحد أهم دعائم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يعتبر حلا مناسبا ويعطيه الإطار التنظيمي المناسب في المؤسسة، فبموجب الالتزام الاجتماعي للمؤسسة تجاه البيئة عليها أن تضع خطة ذات كفاءة تتضمن تحديدا لأهداف المؤسسة بغرض تطوير الأداء البيئي لها، يتم هذا أيضا من خلال تحديد نظم الإدارة البيئية اللازم تطبيقها واختيار فريق التنفيذ القادر على تحليل القضايا وحلها، والالتزام بعقد اجتماعات دورية مع تحديد دور كل من المسؤولين والعاملين في المستويات المختلفة.

وبذلك فإن دور المسؤولية الاجتماعية يأتي من حيث أن تبني المؤسسة للالتزام الاجتماعي في رسالتها و رؤيتها الإستراتيجية يعتبر الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها في تحديد السياسة البيئية للمؤسسة، ويعتبر الإطار العام الذي من خلال يتم استنباط الأهداف البيئية الكبرى في المؤسسة وتحويلها إلى خطط عملية، وهذا يسهل إعداد السياسات البيئية بالاعتماد على ما تم تحديده من مظاهر الالتزام الاجتماعي تجاه البيئة، حيث تتم الخطوات التالية:

- تحديد عناصر بيئة العمل بالنسبة للمؤسسة.
- تحديد الخطوات التنفيذية العريضة لكيفية تعامل المؤسسة مع معطيات البيئة.
- وضع الخطوات التنفيذية التي يجب أن تتخذ لرصد ومتابعة الأحداث البيئية
- تحسين الوضع البيئي للمؤسسة.

2-المسؤولية الاجتماعية وسيلة لترسيخ ثقافة المؤسسة: إن تطوير المفاهيم الإدارة البيئية والحفاظ عليها وتنميتها يتم وفقا لما تتبناه المؤسسة من ثقافة تنظيمية، وهذه الثقافة بدورها لا تكون فعالة إلا إن كانت تراعي كل جوانب الالتزام الاجتماعي للمؤسسة(الجوانب التجارية والاجتماعية والبيئية)، كلما كانت ثقافة المؤسسة راقية وتعكس احتراما للإنسان والمجتمع والبيئة كلما كان الوضع أمثل سواء للمؤسسة ذاتها أو للمجتمع أو البيئة التي تعمل فيها، ويصبح من الضروري التعريف بهذه الثقافة التنظيمية لكل المستويات الإدارية حتى يسعى جميع من في منظمة الأعمال للعمل بما فيها وتنفيذه.

أما الجزء من الثقافة التنظيمية والذي يعنى بالإدارة البيئية فهو يضم المرتكزات التالية:

- إيجاد الإدراك و اليقين على مستوى القيادة العليا وعلى مستوى باقي الأفراد بأهمية الحفاظ على البيئة، وحمايتها وتنميتها بالسبل المتعددة والتي تتلاءم مع قدرات المنظمة.
- إيجاد النظم التي تعمل على تحسين الصورة العامة للمؤسسة أمام المجتمع بأنها صديقة للبيئة.
- وضع الإطار التنظيمي لتحقيق الهدفين السابقين(إقامة إدارة بيئية وتحديد مسؤولياتها ووضع آليات التقييم والمتابعة،الأخذ بعين الاعتبار للأثر البيئي في كل القرارات الإدارية المختلفة).

3-المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة: مفهومي المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومين قريبين جدا؛ فالأول يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية والثاني يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فلو لاحظنا مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية والذي يشمل العناصر التالية:

- احترام البيئة: مكافحة التلوث، إدارة الفضلات، الاستغلال العقلاني للمواد الأولية.
- الأمان عند عملية الإنتاج وتحقيق الأمان في خصائص المنتوجات.
- إثراء الحوار الاجتماعي، تكافؤ الفرص، تحسين ظروف العمل، أنظمة الأجور، التكوين المهني وغيرها.
- احترام حقوق الإنسان: في أماكن العمل، احترام القوانين الدولية لحقوق العامل، مكافحة عمل الأطفال...الخ.
- الالتزام بأخلاقيات الإدارة: مكافحة الرشوة وتبييض الأموال
- الاندماج في المجتمع من خلال التنمية المحلية.
- التحاور مع أصحاب المصالح
- الانضمام إلى المقاييس العالمية للبيئة مثل Iso 14000 ، المعايير الاجتماعية...

نلاحظ أن نفس العناصر تقريبا أو بعضا منها التي تشملها المسؤولية الاجتماعية نراها مطروحة في المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة فالمفهومين متكاملان لا متعارضان وكلاهما يخدم الآخر. هناك علاقات معروفة بين المؤسسة والمجتمع؛ فالمؤسسة تثري أو تفقر محيطها من خلال نشاطها الاقتصادي ولكن من جهة أخرى لا يمكن للمؤسسة أن تستثمر لسنوات دون أن توفر بيئة تتوفر فيها شروط نجاحها واستمرارها(عمالة ماهرة، بنى تحتية، خدمات عمومية ذات جودة، استقرار وتكامل الجسم

الاجتماعي...) لذلك فإن توفير المؤسسة لهذا الجو الملائم للعمل يعود عليها بالمنفعة في الأمد الطويل، وتضمين المؤسسة في التنمية الاقتصادية المحلية لا يكون بالتركيز فقط على الجوانب الأخلاقية في المجتمع ولكن أيضا على أساس منطق من الشرعية والفعالية، فالمؤسسة في نهاية الأمر لا تتعامل على أساس من المشاعر والوطنية فحسب عندما تستثمر لإعادة تهيئة محيطها بل هي تقوم بذلك لأنها تنتظر عائدا من وراء ذلك.

إن العمل في محيط حساس ومظطرب اجتماعيا يعتبر تهديدا لعمل المؤسسة وتواجدها، في حين أن النسيج الاجتماعي المتماسك يحسن من أداء المؤسسة والمجتمع والبيئة، كما أن العائد على الاستثمار بالنسبة للمؤسسة المسؤولة هو إثراء وتحسين لنوعية الموارد الموجودة في المحيط والتي قد تحتاج إليها المؤسسة، لأجل ذلك كله من المهم أن تعبر المؤسسة عن التزامها تجاه المجتمع من خلال مناصب الشغل، تكوين العاملين، تحسين الخدمة للزبائن، الاندماج في الخدمات التطوعية وحملات التوعية ، احترام حقوق الانسان وحماية البيئة، وهذه نفسها هي المباديء التي تقوم عليها التنمية المستدامة، فأصبحت المؤسسات اليوم تهتم بإعداد التقارير المستدامة التي تشتمل على جوانب اجتماعية وأخلاقية وبيئية واقتصادية، وتتقيد بإعداد التقارير حسب الموصفات التي تتعلق بالإدارة البيئية ايزو 14000 والمعايير العالمية للمسائلة الاجتماعية ومواصفات المحاسبة والمسائلة والدليل الاسترشادي لكتابة التقارير المستدامة.

وفي الأخير نقول أن التنمية المستدامة تحتاج إلى التزام قبل التطبيق وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال وضع سياسة مؤسسية واضحة وطويلة الأمد، تلتزم فيها الشركة بتخصيص نسبة مئوية من مواردها لعناصر مسؤولية الشركات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، المهم أن تكون هذه السياسة واضحة وقابلة للتطبيق ومعلنة لجميع الأطراف بحيث يمكن متابعتها والاستمرار في تنفيذ بنودها حتى لو تغيرت الإدارة.

- الخاتمة:

تعرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بأنها الطريقة التي يجب أن تعمل بها المؤسسات لدمج الاهتمامات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في صنع القرار، واستراتيجيات وسياسات وقيم و ثقافة الشركة والعمليات والأنشطة داخل المؤسسة بشفافية ومحاسبة ليتم تطبيق أحسن الممارسات، هذه الممارسات في نهاية الأمر تعتبر من أهم أدوات تحقيق التنمية المستدامة في الشركات. وبقدر ما يحقق تطبيق المسؤولية الاجتماعية من فائدة للمنظمات والمجتمعات وللبيئة فهي تفيد المؤسسات وتزيد من أرباحها في الوقت نفسه.

من خلال هذا التعريف المختصر و الشامل يتضح تماما أن الاهتمامات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة هي جزء لا يتجزأ من ممارسات وتطبيقات المسؤولية الاجتماعية في الشركات، إذ أنه نتيجة لأهمية المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة ظهرت بعض المحاولات لصياغة مواثيق و معايير تحدد مواصفاتها الأخلاقية والاجتماعية على ضوء مبادئ حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية الأخرى. ويكون دمج الاهتمامات البيئية من خلال المسؤولية الاجتماعية عن طريق وضع مجموعة من الأنشطة البيئية التي يكون لها وجود من خلال نظم للمحافظة على البيئة وكذا نشر الثقافة البيئية لدى الموظفين والعاملين في المؤسسة عبر التواصل مع الجهات الرسمية والجمعيات المتخصصة من أجل رصد عملياتها وموائمتها مع الشروط البيئية بعد الحصول على الشهادات البيئية العالمية.

ولو أردنا الربط بصيغة مختصرة بين كل من المسؤولية الاجتماعية والإدارة البيئية فإننا نقول بأنه ما من مؤسسة تطبق أساليب وأدوات المسؤولية الاجتماعية إلا وتحترم البيئة وتواجه التزاماتها البيئية بما يتناسب مع دورها ووظيفتها الاقتصادية، فالالتزام البيئي هو جزء من الالتزام الاجتماعي ككل ولا يكتمل إلا به، وهو ضرورة على مستوى الاقتصاد الدولي كما هو ضرورة على منظمة الأعمال، فحث المؤسسات على تبني المسؤولية الاجتماعية يقودها إلى تحقيق التزامها تجاه البيئة ودعم نظم الإدارة البيئية لديها في حدود إمكاناتها ونطاق مسؤولياتها.

توصيات الدراسة:

- ✓ يجب على المؤسسات أن تتعامل بشكل جدي مع برامج المسؤولية الإجتماعية لأن إهمالها يمثل هذه البرامج من شأنه أن يضعف قدرتها التنافسية ويؤدي إلى تدهور صورتها وسمعتها؛
- ✓ يجب أن تراعي المؤسسات أن المسؤولية الإجتماعية تتضمن القيام بواجباتها تجاه كل أصحاب المصلحة خصوصا منهم: العاملون والمستهلكون والمجتمع والبيئة؛
- ✓ تعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات لتبني برامج مشتركة لتلبية الإحتياجات من برامج المسؤولية الإجتماعية؛

- ✓ ضرورة تضمين مدونة الحوكمة المقترحة من لجنة تعد بندا خاصا بالمسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص، علما أن غالبية معايير الحوكمة المعمول بها تتضمن مدخلا إلزاميا لتطبيق هذه المعايير؛
- ✓ إن الحفاظ على التوازن البيئي يتطلب من الحكومات تشريع قوانين تضمن حماية البيئة بشكل تفصيلي، ويمكن أن تتحمل كل جهة تطلق في البيئة مواد وغازات مضرة المسؤولية القانونية لقاء ذلك؛
- ✓ ضرورة عمل المؤسسات على تقليص نسب الملوثات التي تطلقها باستخدام الوسائل العلمية والوقائية من خلال عزل الملوثات وتنقيتها بالطرق المختلفة؛

- الهوامش:

[1]-فؤاد حسين محمد الحمدي (2003):"**الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك**"، مذكرة دكتوراه، الجامعة المنتصرية، بغداد، العراق،ص ص: 35-36.

[2]- علاء فرحان وأخرون(2010):"**فلفسة التسويق الأخضر**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص:37.

[3]- ضياقي نوال (2010):"**المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص:21.

[4]- عنابي بن عيسى (2012):"**إدارة السلوك الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال**"، الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، ص: 03.

[5]- ميسون محمد عبد القادر(2009):" **التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمؤسسة الاجتماعية وبعض التغيرات**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، تخصص التربية والنفس، الجامعة الإسلامية غزة، ص: 117.

[6]- عبد السلام مخلوفي (2012):"**تأثير معايير المسؤولية الاجتماعية على نشاط الشركات متعددة الجنسيات**"، الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بشار، ص:07.

[7]- عربوة معاذ(2011):"**دور الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعة الغذائية**"،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس سطيف، ص55.

[8]- ميسون محمد عبد القادر(2009):" **مرجع سابق**"، ص:114.

[9]- محمد فلاق(2012):"**المسؤولية الاجتماعية للشركات الاتصالية الجزائرية: جيزي، موبليس، نجمة**"،الملتقى الدولي حول التحول من العمل الخيري إلى العطاء الذكي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، ص:10.

[10]- **المرجع السابق نفسه**"، ص ص: 7-8.

[11]- ناجي خالد(2006):"**الاعتبارات البيئية في الصناعات الغذائية العربية: الأوضاع الحالية واتجاهات المستقبل**"،منشورات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، ص:15.

[12]- عبد الكريم خليل صفار(2011):"**أنموذج لقيام نظام إدارة البيئة وفقا لمتطلبات المواصفات الدولية iso 14001 –دراسة في معمل الكوفة**"،مجلة جامعة بابل، المجلد 19،العدد 1،العراق، ص:04.

[13]- نجم الدين العزاوي(2007):"**إدارة البيئة: نظم ومتطلبات iso 14001**"، دار الميسرة للنشر والطباعة،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص:123.

[14]- خالد مصطفى قاسم(2007):" **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصر**"، الدار الجامعية، مصر، ص:14.

[15] - *Michel Capron et Françoise Quairel-Lanoizelée(2007); « **la responsabilité d'entreprise** »; éditions la découverte; Paris; p: 23.*

[16] - *Lise Moutamalle (2004); « **l'intégration du développement durable au management quotidien d'une entreprise** »; éditions l'Harmattan; Paris; p: 126.*